CBD

UNEP

الإتفاقية المتعلقة

بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/ 4/10
19 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الرابع
مونتريال 21/25 يونيو 1999
البند 4 - 7 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير تجميعى من واقع التقارير ودراسات الحالات المتعلقة بتقييم الوقع البيئى

مذكرة من الأمين التنفيذى

أولاً : مقدمة

1- أعد الأمين التنفيذى هذه المذكرة للاجتماع الرابع للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (هفمعتت) إعمالاً للمقرر 4/10 (جيم) المتعلق بـ "تقييم الوقع والاقلال ما أمكن من الآثار المناوئة: النظر فى التدابير من أجل تنفيذ المادة 14" ، وهو المقرر الصادر عن الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف فى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى.

2- فيما يتعلق بتقييم الوقع، يدعو المقرر المذكور الأطراف والحكومات والمنظمات الوطنية والدولية والمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين الذين يجسدون أنماط المعيشة التقليدية، إلى نقل المعلومات إلى الأمين التنفيذى لغرض تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات بشأن ما يلى :

* UNEP/CBD/SBSTTA/4//1Rev.1

(1 تقييم الوقع فيما يتعلق بالآثار البيئية وما يرتبط بها من جوانب اجتماعية واقتصادية تتعلق بالتنوع البيولوجى.

(2 التقييم البيئى الاستراتيجى.

(3 الطرائق والوسائل للادماج الكامل لاعتبارات التنوع البيولوجى فى اجراءات تقييم الوقع على البيئة.

(4 تقارير ودراسات حالات تتعلق بتقييم الوقع البيئى فى المجالات الموضوعية المشار إليها على وجه التحديد فى مقررات مؤتمر الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجى، شاملاً الأنشطة ذات الآثار عبر الحدود، والوقع البيئى الذى له آثار تراكمية على التنوع البيولوجى.

(5 تقارير تتعلق بما هو موجود من تشريع وخبره فى اجراءات تقييم الوقع البيئى ومبادىء توجيهيه خاصة بذلك التقييم، خصوصاً فيما يتعلق بادماج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع على البيئة.

(6 التقارير الخاصة بتنفيذ تدابير للتخفيف وخطط من الحوافز لتعزيز الامتثال، فى اطار الأنظمة الوطنية الموجودة المتعلقة بتقييم الوقع البيئى.

3- إن هذا التقرير يقدم تجميعاً للمعلومات الواردة فى الاسهامات وغير ذلك من المعلومات وذلك كى تنظر فيها هفمعتت. وهذا التقرير مهيكل على النحو الآتى: تجميع الاسهامات وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالموضوع الواردة إلى الأمانة؛ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وما يتصل بذلك من معلومات مقدمة من تلك المنظمات؛ الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً - تقرير تجميعى من واقع ما ورد من اسهامات وغير ذلك من معلومات ذات صلة بالموضوع

4- رداً على رسالة من الأمين التنفيذى يطلب من الأطراف والحكومات والمنظمات إمداده بمعلومات، وردت رسائل من حكومات الأرجنتين وأستراليا وجمهورية الدومينكان وناميبيا وعمان، وكذلك من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولى. وقد جعلت هذه الاسهامات برمتها متاحة من خلال آلية غرفة المقاصة التابعة للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجى، ويمكن وجودها على ويبسايت الأمانة (http://www.biodiv.org).

5- ابـتدع الشـكل الهيكـلى لـلفقرة 1 مـن المقـرر 4/10 (جيـم) فى تجميـع هـذه المعلومات وتقديمها. بيد أنه من المهم أن يلاحظ أن كثيراً من دراسات الحالات، التى تم تصـنيفها فى طائفـة معيـنة من المعلومات كما جاء بيان ذلك فى الفقرات الفرعية (أ-و) تتضمن كذلك عناصر متعلقة بفئات أخرى، من الفقرة 1. وعندما تكون الحال هكذا، ينوه فى هذه الحالة بصفة خاصة.

2-1 تقسيمات الوقع التى تأخذ فى الحسـبان الآثار البيئية وما يترتبط بها من جوانب اجتماعية - اقتصادية تتعلق بالتنوع البيولوجى.

6- وجد أن دراسة واحدة من دراسات الحالات الست المقدمة من استراليا ودراسة حالـة مقدمـة من الأرجنتين تتمشيان مع هذه الفئة من تقييمات الوقع. فدراسـة الحالة الاسـترالية تحلل تقييم الوقع الذى جرى قبل ادخال المزيد من التطوير على مطار بيرث فى اسـتراليا الغـربية، حيـث يضـم منـتجعاً للأعمـال والمـلاهى. أمـا دراسـة الحالـة الأرجنتيـنية فتتصـل بمشـروع فى الصـناعة والغابـات، تم تنفيذه فى ولايات تيرادلفويغو، وأنـترتيدا، إسـلاس دل اطلنطيقوسـور. وتتعلق دراسـة الحالة الاسـترالية أيضاً بالتقييمات البيئية الاسـتراتيجية [الفق.رة 1 (ب) ، المقرر 4/10 (جيم)]

(أ) منتجع الأعمال والملاهى فى مطار بيرث، المرحلة 2.

7- إن اقـتراح ادخـال المـزيد مـن الـتطوير عـلى مطار بيرث كان خطوة هامة اتخذها الكومـنولث مـن الـناحية البيـئية. وتـبعاً لذلـك طـلب وزيـر البيـئة الاتحـادى مـن الشـركة الاتحاديـة لـلمطارات الـتى كانت تشرف على الأرض فى وقت اجراء ذلك التقييم، اعداد تقريـر عـن البيـئة العامة ينشـر من أجل اسـتعراضه من جانب الجمهور، حسـبما يقتضى ذلك قانون حماية البيئة (وقع الاقتراحات) الصادر عام 1974.

8- مـن ضمن قضايا التنوع البيئى التى أثيرت فى التقرير البيئى العام كانت مسألة الوقـع عـلى موئـل السـلحفاة المسـماه Pseudemydura umbrina وهى سـلحفاه المسـتنقعات الغـربية، والمذكـورة فى قائمـة الـزواحف الـبرمائية الـواردة فى كـتاب المعـلومات الأحمـر الصـادر عن الاتحاد الدولى للصيانة وفى قانون 1992 الخاص بالأنواع المعرضـة لـلخطر. ومـن المـرجح أن سـلحفاه المسـتنقعات الغربية هى الحيوان الفقارى الأكـثر وقوعـاً تحـت الـتهديد فى اسـتراليا، فمـن المقدر أن عدد السلاحف التى لا تزال تعيـش عيشـة الأوابـد هـناك أقل من 40 حيواناً. وجاء فى التقرير البيئى العام أن هناك وثـائق تـدل عـلى وجود سـلحفاه شـابة من المسـتنقعات الغربية كانت توجد فى منطقة مجـاورة خـلال الفـترة 1970-1969؛ وقـد لوحظـت أهمية هذه المعلومة وتمت الموافقة

عـلى اجـراء دراسات مسحية اضافية لتبين وجود هذا الحيوان. غير أنه ينبغى أن يلاحظ أن الـتقرير البيـئى العـام لـم يقـم بـتقييم الآثـار المترتـبة عـلى التنمية المقترحة على سـلحفاه المسـتنقعات الغربية.

9- إن كثيراً من الآراء العامة المقدمة استجابة للتقرير البيئى العام آثارت قلقاً بشأن الوقـع المحـتمل عـلى هذا النوع من الحيوان. ورداً على هذه الشواغل أوقف وزير البيئة الاتحـادى عمـلية التقييم، ودعا إلى دراسـة مسحية تجرى على سـلحفاه المسـتنقعات الغـربية، وعـلى موئـلها، فيمـا يتعـلق بمطـار بيـرث. وعـلى الـرغم من أنه لم يعثر على سـلاحف اثـناء الدراســة المسـحية تـم تبين عدة مناطق باعتبارها موائل ممكنه لاعادة ادخال هذا النوع من الحيوان. وقد وضعت منذ ذلك الحين اسـتراتيجية بيئية لادارة شـئون المطـار. وتتضمن تلك الاسـتراتيجية خطوات لانشـاء مناطق صيانة طبيعية لحماية النبات والحيـوان الـنادر والمعرض للخطر، وتحديث الدراسـات المسـحية السـابقة لحدوث الأضرار البيـئية، الـتى تـبين النـبات والحيـوان الـنادر والمعرض للخطر، والتفاوض فى مشـروعات بحث تقوم بها الجامعات لتقديم المشورة بشأن وسـائل تعزيز وتوسـيع موائل تلك الأنواع النادرة والمعرضة للخطر.

(ب) مشـروع (Rio Grande) لشـركة Lenga Patagonia :

10- إن دراســة الحالـة الأرجنتيـنيه تتضـمن تقريـراً عن انشـاء مجمعين صناعيين فى أراضـى طـلهوين وريـو غـراندى، يسـتطيعان أن ينـتجا200 ألـف مـتر مكعـب من منتجات الأخشـاب فى السـنة. وجـرى تقييم للوقع البيئى امتثالاً للقانون رقم 55 وللمرسـومين 1341/96 ، 1342/96 لولاية يديراديلفويغو.

11- حيث أن انشاء المناطق المحمية ليس أمراً يقتضيه القانون فى الأرجنتين قامت الشـركة المـنفذة للمشـروع بوصفها مالكة لاجزاء شـاسعة من غابة يديراديلفويغو، بعقد صـفقة مـع الحكومـة الأرجنتيـنية، التى تملك هى أيضاً جزءاً كبيرا من الموارد الحراجية (أى مـوارد الغابات) وتتضمن تلك الصفقة أن يقوك كل من الطرفين بتخصيص 700 هكتار من الغابات المنتجة لجعلها مراتع طبيعية محمية.

12- إلى جـانب أنشـطة الادارة والرصـد والـتحريات العـلمية فى المـناطق المعـنية، سـاندت الشـركة المنفذة للمشـروع "مبادىء الوكالة السـليمة" لايجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لهذا المشـروع. وفى هذا الصدد تبذل الشـركة الأنشـطة الآتيـة : تقطيـع أشـجار الغابات بطريقة منتقاة؛ ايجـاد مشـتل للأشـجار لاعادة التشـجير؛ اسـتعمال مناطق وخطوات تتمثل فى أراضى محمية أو أراضى واقية، فى سـبيل الحفاظ

عـلى مسـتوى مسـتدام مـن التـنوع البيولوجى فى المناطق التى أزيلت منها الغابات. وعـلى أسـاس تـلك المـبادىء تسـتنتج دراسـة الحالة أن كثيراً من النتائج الايجابية تم انجـازه، وأن مـن ضـمن هـذه النـتائج اسـتخدام 800 شـخص. والتفاصـيل الخاصـة بالاسـتخدام وغيـر ذلـك مـن الآثـار الاجـتماعية والاقتصـادية ليسـت موضـعاً لمـزيد مـن التفاصيل.

13- يمكـن أن يسـتنتج مـن دراسـتى الحالـتين المذكورتيـن أن الافتقار إلى المعرفة الخاصـة بالموارد البيولوجية يمثل عائقاً خطيراً فى القيام بالتقييمات المشار إليها. وفى سبيل معالجة هذا النقص، تبدى أن قوائم الأنواع والمواقع المحمية أو المعرضة للخطر، وهذه القوائم واردة فى حالتنا هذه فى كتاب المعلومات الأحمر الآنف الذكر، هى مصدر مفيد يمكن الرجوع إليه فى مرحلة تمهيدية لعملية التقييم. ومن العناصر الهامة الأخرى فى عمـلية الـتقييم المشـاركة الفعالـة التمكيـنية مـن جـانب أصـحاب الشـأن المعنيين والمـتأثرين بالأوضـاع البيـئية، بما فى ذلك المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين الذيـن يجسـدون أنماطـاً تقليدية من العيش وكذلك المنظمات غير الحكومية (الفقرة 7، المقرر 4/10 (جيم))

2-2 التقسيم البيئى الاستراتيجى :

14- إن التقييم البيئى الاستراتيجيى إنما هو التقييم البيئى لعمل استراتيجى : وقد يكـون هـذا العمـل سياسـة عامة أو خطة أو برنامجاً. وعرف هذا التقييم على نحو أشد تحديـداً بأنـه عمـلية رسـمية منـتظمة وشـاملة لتقدير الآثار البيئية لسياسة أو خطة أو بـرنامج وبدائـلها، بمـا فى ذلـك اعـداد تقريـر مكـتوب عـن نتائج ذلك التقييم، واستعمال النتائج فى صنع قرارات تخضع للمساءلة العامة.

15- أمـا تقييـم الوقـع البيـئى فهـو يستعمل عادة لتقييم الآثار المحتملة على البيئة لمشـروع أو نشـاط انمـائى مقترح، بينما التقييم البيئى الاسـتراتيجى يتعلق بمستوى السياسـة العامـة وصنع القرارات. وتبعاً لذلك فتقييم الوقع البيئى لا يحدث عادة بعد أن تكـون كـثير مـن القـرارات الاسـتراتيجية قـد صـدرت، أى أن هـذا الـتقييم هـو رد فعـل لمقـترحات الانمـاء وليـس عمـلية توقـع سـابق لتـلك القـرارات. أمـا الـتقييم البيـئى الاسـتراتيجى فهـو عـلى عكس ذلـك عمـلية قـد تدمـج المسـائل البيـئية فى تخطيـط مشـروع مـا وذلـك بالـتأثير عـلى السـياق الـذى يحيـط بصـنع القـرارات المتصـلة بذلـك المشروع[1].

16- ودراسة الحالة الوحيدة التى تدخل فى هذه الفئة قدمت من استراليا. وهى دراسة فيها تقرير عن تقييم الوقع الذى جرى فى خطة تنفيذ الانماء وتخطيط البنية التحتية المائية. وتأخذ هذه الدراسة فى الحسبان الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بالتنوع البيولوجى [الفقرة 1 (أ) ، المقرر 4/10 (جيم)] وتتعلق بتقييم الوقع البيئى فى المجالات الموضوعية التى تتصل بها مقررات مؤتمر الأطراف [الفقرة 1 (د) ، المقرر 4/10 (جيم)]. ومما يلاحظ أن كتاب الموارد الصادر عن البنك الدولى والواردة خطوطه العريضة فى القسم 3-2 أدناه، يشمل التقييم البيئى الاستراتيجى.

(أ) تخطيط البنية الاساسية المائية وخطة تنفيذ الانماء.

17- إن حكومة كوينزلاند قد ساندت خطة تنفيذ الانماء وتخطيط البنية الأساسية المائية، التى تتضمن طائفة من دراسات استجماع المياه، ومقترحات فردية بشأن البنية الأساسية المائية وغير ذلك من التحريات. ويجرى تقييم الوقع بالنسبة للعناصر الفردية وفقاً للقسم 29 (2) لقانون 1971 بشأن التنمية الحكومية وتنظيم الأشغال العامة، وهو القسم المتعلق بالسياسات والترتيبات الادارية لتقييم الوقع. ووفقاً للاتفاقات والمقاييس الوطنية التى أخذت بها حكومة كوينزلاند بما فيها الاطار الاصلاحى للمياه التابع لمجلس الحكومات الاسترالية، فان ما يحرز من تقدم فى جميع المشروعات يكون خاضعاً للحصول على نتائج مقبولة تشهد بها التقييمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) Therivel, R., et al. (1992) Strategic Environmental Assessment, Earthan, London.

18- ستشرف لجنة مشتركة بين الادارات المختلفة على تخطيط البنية الأساسية للمياه وخطة تنفيذ التنمية، وتمثل تلك اللجنة وزارات الصناعات الأولية (مجموعة مصائد الأسماك) والبيئة والتراث والموارد الطبيعية، لكفالة الأخذ بنهج استراتيجى فى منهجية التدفق البيئى. وسوف يكون ذلك محفلاً رئيسياً للتعاون والرصد والتخطيط وتقييم الوقع وتطوير الاستراتيجية الخاصة بالصيانة، المرتبطة بموارد المياه.

19- إن تبين القيم البيئية من أرضية ومائية يمثل الطور الأول فى عملية تحديد المقتضيات البيئية. ونقطة التركيز هى التخطيط الحكومى للبنية الأساسية المائية وخطة تنفيذ التنمية، وهو نشاط يعترف بالحاجة إلى استراتيجيات فى الصيانة لاستكمال أى تنميه جديدة فى الموارد المائية. ولاية كوينزلاند تدمج هذه الخطط من جانب السلطات الصانعة للقرار كشروط للموافقات وللامتثال فيما يقتضيه الأمر من خطة إدارة شئون البيئة وتقوم إدارة الموارد الطبيعية باقتراح أنظمة لادارة الشئون البيئية فى جميع أنشطتها، وربط تلك الأنشطة بخطط الادارة البيئية لتوفير نهج سياسى متماسك ومتكامل فى تصريف شئون البيئة.

20- من الجوانب الأخرى الهامة فى الخطة ما يتعلق منها بما يحدث من تغييرات وتهديدات لبعض الأنظمة الايكولوجية.والمنطقة البيولوجية المعروفة باسم حزام بريغالو Brigalow Belt ، هى من المواقع الواقعة تحت أشد التهديد فى كوينزلاند. فالتهديد واقع على الأنظمة الايكولوجية الاقليمية البالغ عددها 28 نظاماً فى بريغالو ، وبلاكوود، وجدجى، وبورى، وهى ما يسمى الأنظمة الايكولوجية للأكاسيا وموقعها فى الأراضى الخصبة. ومن هذه الـ 28 نظاماً يوجد 13 مهددة و15 تثير قلقاً. وبالاضافة إلى ذلك فإن معظم الأنظمة الايكولوجية للأشجار القليلة النمو ذات الأخشاب اللينة وما تبقى من مناطق معشبة أصلية، هى أنظمة مهددة. وتواجد هذه الأنظمة الايكولوجية فى المناطق المحمية تواجد ضعيف أيضاً، وهناك كثير من التحريف فى الأفكار التاريخية يعانى منها نظام المراتع المحمية لصيانة المناطق الجمالية المرتبطة بجبال الأحجار الرملية بالتربات الأقل خصوبة فى المنطقة. وهذا أمر موروث جزئياً عن المحاولات غير الناجحة التى كانت ترمى إلى إنشاء مراتع محمية واسعة فى منطقة بريغالو، فى السنوات 1960. ومنطقة بلياندوشير فى حزام بريغالو الشمالى هى احدى المناطق الحكومية الثلاث فى ولايا كوينزلاند التى يجرى فيها أكبر مقدار من إزالة الأشجار. والتهديدات الرئيسية ناشئة عن تحويل مناطق واسعة إلى حقول زراعة مكثفه، وكذلك

إلى الانماء الصناعى، وهو نشاط أعقبه إنماء واسع للمراعى خلال العقود الثلاثة الماضية.

21- والاستجابة المقترحة لحماية التنوع البيولوجى هى وضع استراتيجية للصيانة الاقليمية البيئية، فى محاذاه تنمية البنية الأساسية الرئيسية لموارد المياه والتوسع فى الأراضى المروية فى مناطق أخرى، مثل منطقة الأحياء فى حزام بريغالو أو فى حوض نهر فيتسروى. وهذه الأعمال المحاذية تهدف إلى توفير نهج متوازن فى تنمية موارد المياه، ومن المتوقع أن يسهم ذلك أيضاً فى تسهيل نهج أشد فعالية فى تخطيط التنوع البيئى بحماية ما يتبقى من أمور ذات قيم عالية جداً فى الصيانة، بدلاً من التركيز فقط على القضايا التى قد تكون نسبياً أقل أهمية فى أنحاء البحيرات الصغيرة والمناطق المروية.

22- فى سبيل اقامة نظام رصد واف، يكون وضع شرط لاصدار التراخيص المتعلقة باستحقاقات المياه الجديدة والموجودة من قبل أمراً متمشياً مع أحكام ومتطلبات خطة متعلقة بهذا الموضوع ومعتمدة. مثال ذلك أن مديرى مشروعات المياه مثل الخزانات والسدود، يمكن أن يطلب منهم بموجب خطة إدارة المياه وتخصيص الموارد المائية، أن يمتثلوا لخطط تصريف عمليات الأنهر. وتنفيذ الخطة المعتمدة سيقوم على أساس ما هو موجود من أنشطة الرصد والتنفيذ. وقد يقتضى الأمر ادخال تحسينات على المناهج الحالية للرصد، كالتوسع فى قياس مقادير المياه المستخدمة، وتدفق مجارى المياه، والصحة النهرية وجودة المياه.

23- ويحتاج الأمر أيضاً إلى أن يثبت المستخدمون الجدد للمياه الطريقة التى ينوون بها الحصول على المورد الجديد واستعماله وذلك من خلال وضع خطط لادارة شئون الأراضى والمياه. وحيثما يكون الأمر لازماً يمكن ادراج متطلبات إضافية خاصة بالرصد فى مثل تلك الخطط. وستجرى مراجعة سنوية للأداء وتقديم تقرير عنها مع إتاحه المعلومات للجمهور وسوف تستعمل تقارير للمراجعة لتقييم أداء استراتيجيات إدارة شئون المياه، من حيث وفائها بأهداف خطة معتمده. وهناك عدد من المبادرات المتعلقة بالرصد تجرى فى الوقت الحالى بالنسبة للمشروعات المعتمدة (مثل سد والا وير على نهر بورنيت) أو بالنسبة لأنشطة الانماء المقترحة (مثل خزانى أونغا وكاسلهوب فى منطقة غلاديستون). وتشمل تلك المبادرات رصد طائفة من النبات والحيوان المائى والبرى ورصد جودة المياه وما يرتبط بذلك من أبحاث، فى سبيل تحديد الظروف الأساسية القائمة قبل التأثيرات فى البيئة، وتقييم وقع الهياكل المقترحة (من حيث التشييدات

والتشغيل)، والتمكين من تقديم اسهامات فى تقييم التدفق البيئى. ووزارة البيئة والتراث ممثلة فى لجان تقنية ترأسها وزارة الموارد الطبيعية التى تولت إدارة هذه البرامج.

24- إن الخطة التى قدمت فيما سبق من الكلام لا تزال جارية وهناك كثير من النتائج الناشئة عن الأنشطة التى تجرى فى اطار المشروع لا تزال منتظرة. غير أن دراسة الحالة تستخلص ان هذا النهج (المتكامل) يتوقع منه أن يكون صفة استراتيجية أقوى من العمل السابق فى مجال التقييم القائم على أساس التقييمات الفردية لمشروعات التنمية. إن مساندة التقييم البيئى الاستراتيجى سوف تتيح تفهما أو معرفة أفضل قبل اتخاذ القرارات، وسوف تقدم معلومات عن الوضع الأساسى تكون علامات على الطريق ويمكن بالقياس إليها رصد التنوع البيولوجى (أو على الأقل رصد مؤشرات ذلك التنوع) وصحة ذلك التنوع.

2-3 طرائق ووسائل الادماج الكامل لاعتبارات التنوع البيولوجى فى اجراءات تقييم الوقع البيئى :

25- هناك مثالان متاحان لاطارات سياسة عامة واستراتيجية ينطويان على ادماج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى: وهما الارشاد الكندى بشأن تقييم التنوع البيولوجى وتقييم البيئة، وتحديث الكتاب المرجعى الخاص بالتنوع البيولوجى وتقييم البيئة الصادر عن البنك الدولى.

(أ) ارشاد إلى تقييم التنوع البيولوجى والتقييم البيئى.

26- فى تشرين الثانى نوفمبر 1992 شرع الوزراء الكنديون الاتحاديون ووزراء الولايات والأراضى المعنيين بادارات المراتع والحياة الآبدة والبيئة والغابات فى عملية لمتابعة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى التى انطوت على وضع استراتيجية كندية للتنوع البيولوجى. قد وافقت الوزارة الاتحادية على الاستراتيجية فى 1995، وجميع السلطات الكندية ملتزمة الآن بتنفيذ تلك الاستراتيجية بقدر ما تسمح بذلك مواردها.

27- إن الأهداف الأساسية للاستراتيجية الكندية للتنوع البيولوجى هى : صيانة التنوع البيولوجى على أساس وطنى وعالمى، تشجيع الاستعمال المستدام للموارد

البيولوجيى، تحسين إدارة الموارد، وضع مبادرات وتشريعات لمساندة صيانة التنوع البيولوجى.

28- بالاضافة إلى ذلك تبين الاستراتيجية الخطوط العريضة للاتجاهات الاستراتيجية فى التقييمات البيئية والشروط اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة على التنوع البيولوجى. وبعض هذه الاتجاهات هى: استعمال التقييمات البيئية لتحديد الآثار المحتملة للانماء على الأنظمة الايكولوجية وموارد الأنواع والموارد الجينية، والتوصية بطرائق مناسبة لتفادى تلك الآثار أو لتخفيفيها إلى مستويات مقبولة؛ ومواصلة دراسة ووضع طرائق لتنسيق التقييمات البيئية وطنياً ودولياً، حيثما يقتضى الأمر؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى تبين الآثار البيئية التراكمية وإزالتها أو تخفيضها إلى مستويات مقبولة، وهى الآثار الناشئة عن الأنشطة البشرية على الأنظمة الايكولوجية والأنواع والتنوع الجينى. ويشمل ذلك وضع مؤشرات للانذار المبكر كما يشمل العمل نحو ادماج الآثار البيئية التراكمية فى اتفاقات وطنية ودولية خاصة بهذا الموضوع.

29- وفى وضع هذه الاستراتيجية كان هناك سعى للحصول على رأى من اصحاب الشأن المختلفين بما فيهم الحكومات الاقليمية وسلطات المدن وملاك الأملاك الخاصة وأصحاب الأعمال ورجال الصناعة والمجتمعات من السكان المحليين والأصليين، ومنظمات الصيانة، ومؤسسات البحوث، وغير ذلك من المؤسسات والجماعات، نظراً لدورها الجوهرى فى صيانة التنوع البيولوجى واستعمال الموارد البيولوجية بطريقة مستدامة.

30- نتجت عن ذلك وثيقة عنوانها "مرشد إلى التنوع البيولوجى والتقييم البيئى" أعدتها، فى 1996 الوكالة الكندية للتقييم البيئى، فى تضافر مع مكتب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى، وهى وثيقة تسلط الضوء على أهمية صيانة التنوع البيولوجى خصوصاً فى ضوء مصادقة كندا على الاستراتيجية، على المستويين ، المستوى الاتحادى ومستوى الولايات.

31- والهدف من هذا المرشد هو بيان الخطوط العريضة لما ينبغى أن يشمله تقييم بيئىجيد والتركيز على أن التنوع البيولوجى هو حجر أساس فى التقييم البيئى؛ وتوفير رؤية عامة للمسئوليات القانونية المتعلقة بالتنوع البيولوجى بموجب الاتفاقية والاستراتيجية؛ وتقديم ارشاد لمن يقومون بالتقييم البيئى عند نظرهم فى التنوع البيولوجى داخل النهج الحالية للتقييم البيئى.

32- ويوفر المرشد كذلك اطارا لمعالجة التنوع البيولوجى بما فى ذلك أمثلة على اعتبارات التنوع البيولوجى (على مستوى الأنظمة الايكولوجية والأنواع والمستوى الجينى) وكذلك لمعالجة الأسئلة التى قد تفكر فيها المزاولون خلال المراحل المختلفة لعملية التقييم البيئى: تحديد المدى، التحليل، تدابير التخفيف، تحديد أهمية الآثار، وبرامج الرصد والمتابعة.

33- إن عمليات التقييم البيئى الحالية فى كندا تنظر فى التنوع البيولوجى وتمثل عملية مقبولة على نطاق واسع ومنتظمة لادماج الاعتبارات البيئة والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والصحية فى التخطيط وصنع القرارات. إن جميع الولايات الكندية وكذلك الحكومة الاتحادية قد وضعت المقتضيات الخاصة بالتقييم البيئى فى تشريعات بالنسبة لاجراءات التنمية الجديدة، كما أن كثيراً من البلديات ومن الأراضى التى يدير شئونها السكان الأصليون قد أدخلت متطلبات رسمية لتطبيق التقييم البيئى على التنميات المزمعة.

(ب) كتاب مرجعى عن التنوع البيولوجى والتقييم البيئى.

34- إن تحديث الكتاب المرجعى للتقييم البيئى (البنك الدولى، أكتوبر 1997)، يقدم مدخلا إلى اطار السياسة العامة فى حماية التنوع البيئى أو تعزيزه. ويبين كذلك الخطوط العريضة لما يحيط بالمشروعات الخاصة لهذا المجال من سياق قد يكون فيه إضرار بالتنوع البيئى أو الخطوط العريضة للمشروعات التى تتيح فرصاً للصيانة أو تعزيز التنوع البيئى كما فيه مبادىء توجيهيه لادماج اعتبارات التنوع البيولوجى فى التقييم البيئى.

35- إن "تحديث التنوع البيولوجى والتقييم البيئى" الذى يستكمل الفصل الثانى من الكتاب المرجعى الآنف الذكر، يوفر ارشاداً لتحسين الأداء عند القيام بالتقييم البيئى كوسيلة لحماية الأداء الوظيفى حماية مقدرة الأنظمة الايكولوجية الطبيعية والموائل على استعادة انتعاشها وتبعاً لذلك حماية التنوع البيولوجى فيها، خلال اعداد وتنفيذ المشروعات. ويشمل ذلك العمل قائمة بالأنشطة الانمائية التى من شأنها احداث وقع ملموس على التنوع البيولوجى؛ وثلاثة أمثلة - فى أندونيسا وغانا والأرجنتين ، لادماج صيانة التنوع البيولوجى؛ واطاراً عملياً ممكنا لادماج صيانة التنوع البيولوجى فى مشروعات تشمل بناء القدرات والتقييمات البيئية الاستراتيجية.

36- والكتاب المرجعى المشار إليه فى الفقرة 34 يهدف إلى توفير إرشاد للقيام بتقييمات بيئية فى المشروعات المقترحة وفقاً للسياسة التشغيلية للبنك بشأن

التقييم البيئى (op 4.01) وهى سياسة تقتضى الكشف المنتظم على جميع البرامج والمشروعات المقترحة للنظر فيما قد يكون لها من وقع بيئى ملموس. ويقوم البنك، من خلال مشروعاته، بتعزيز صيانة التنوع البيولوجى بتشجيع تطبيق التقييم البيئى خلال اعداد المشروعات وتقدير قيمتها وتنفيذها.

37- ويختتم التقرير بقوله أن البنك يستطيع أن يساند فى التطوير الخبرة المحلية فى المنهجيات وتقنيات الدراسات وإجراءاتها والتحليلات ودراسات الحالات لتعزيز مزاولة التقييم البيئى. ويمكن أن يتم ذلك فى البلدان النامية بمساعدة عقد ورش التطبيق العملى والندوات الخاصة بما يجرى من بحوث وتقنيات فى حفظ التنوع البيولوجى والمساعدة على إيجاد وتطوير مرافق للتدريب من خلال برامج لتبادل البحوث.

2-4 التقارير ودراسات الحالات المتعلقة بتقييم الوقع البيئى فى المجالات الموضوعية فى اطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيئى، بما فى ذلك الأنشطة المتعلقة بالآثار التى تقع عبر الحدود والوقع البيئى الذى له آثار تراكمية على التنوع البيولوجى.

38- إن دراسات الحالات الثلاث التى قدمت تحت هذا البند قدمتها حكومة استراليا وتتعلق على التوالى بالآثار البحرية والساحلية والمياه الداخلية والاثار التى تحدث عبر الحدود. وتعالج كذلك العناصر الاجتماعية الاقتصادية (الفقرة 1 (أ) من المقرر 4/10 (جيم).

(أ) مجمع بناء السفن فى Point Wilson

39- إن دراسة الحالة الأولى تنظر فى تقييم اقتراح لبناء مرافق انفجارية ومجمع إدارى وطريق مرتفع طوله 2000 متر ومبانى ارصفه وجسور، وكرك حوالى 1.7 مليون متر مكعب من الأتربة لمجمع بناء السفن فى Point Wilson بخليج بورت فيليب، بفيكتوريا.

40- إن البيئة الاقليمية تشمل أراضى رطبة ساحلية مذكور فى اتفاقية رامسار، وكذلك مجتمعات من الأعشاب البحرية ومياه البحر. والبيئة الساحلية وبيئة ما يقرب من السواحل هامة للطيور المهاجرة من الأنواع المذكورة فى الاتفاقات الدولية. والمستنقعات المالحة توفر موئلاً شتوياً للطائر المهاجر المسمى البغبغان ذا البطن البرتقالى، الذى لم يعد باقياً منه إلا بضع مئات فى الحياة الآبدة فى استراليا. ونظرا لأهمية هذه المنطقة من الناحية البيئية، نظر فى هذا الاقتراح على مستوى لجنة التقصى فى اطار قانون الكومنولث لحماية البيئة لعام 1974.

41- فى سبيل المساعدة على وضع نهج تقييمى من أجل التنمية المستدامة من الناحية الايكولوجية عقدت اللجنةورشة عملية دعت إليها أصحاب الشأن والخبراء. ومع مراعاة نتيجة تلك الورشة وضع نهج التقييم على يد اللجنة ملتزماً الخطوط الآتية :

(أ) الفحص التفصيلى للبيئة الموجودة لتبين مجالات الصيانة ذات الأهمية وتبين ما على البيئة من ضغوط (بما فى ذلك الاسهام فى التنوع البيولوجى على المستوى الاقليمى).

(ب) تبين الآثار المترتبة على الاقتراح، مع تبين أهميتها وتقييمها بالقياس إلى الخصائص السابقة، شاملة التغييرات التى يحتاج الأمر إليها لتنفيذ الاقتراح الرامى إلى رفع حماية القيم البيولوجية إلى أقصى حد.

(حـ) النظر فى الاقتراح وآثاره على المستوى الاقليمى على مدى خمسين عاماً ومع مراعاة الآثار التراكمية الناشئة عن التطويرات الحالية والمحتملة.

(د) التسليم بالأهمية الاقتصادية للخصائص البيئية (مثلاً أحواض الأعشاب البحرية لصيد الأسماك) والحاجة على كفالة أن تكون تكاليف الصيانة ذات حجم مقبول على أساس حجم ما يترتب من آثار.

(هـ) تبين الاجراءات الادارية التى يحتاج الأمر إليها لكفالة صيانة الموارد الرئيسة على مر الزمن بما فيها النهج الاقليمى فى إدارة الأمور.

42- أوصت اللجنة بتدابير محددة للتعزيزالبيئى (مثل وضع أسوار حول المستنقعات المالحة لحمايتها من الحيوانات المفترسة والتغييرات فى ممرات المياه تحت الطرق لاعادة التدفقات إلى مستوياتها الطبيعية وادخال نظام رعى طبيعى والتعويض عن الموائل. وقد انجز هذا التعويض من خلال انشاء أراضى رطبة مصطنعة فى مزرعة مالحة متاخمة لتعويض ما تلقاه الطيور المهاجرة من اضطراب خلال فترة البناء. وأوصت اللجنة كذلك بتدابير لاقامة نظام شامل للرصد والادارة، يشمل حدود المقبولية بالنسبة للوقع البيئى الناشىء عن عمليات الكرك على الأعشاب البحرية الطيور من خلال ضوضاء البناء وتوقيته. وكانت الآلية لهذا هى خطة متفق عليها لادارة البيئة، وتخضع لاشراف من الخبراء ومن المجتمع وكانت الخطة تحدد جميع المتطلبات الخاصة بالرصد، بما فيها البارامترات البيئية التى لا يجوز تجاوزها، تهدف إلى كفالة حماية الموائل الرئيسية والعلاقات البيولوجية على المستوى الاقليمى.

43- لاحظت اللجنة وجود عدم تماسك فى التقييم الحالى للتنوع البيئى، يعرقل المقارنة والتقييم. واستخلصت أن هناك حاجة إلى الأخذ بمقاييس لتقييم التنوع البيئى

فى استراليا كلها، بما فى ذلك تجميع البيانات وتفسيرها، وبناء قواعد بيانات يمكن للجمهور التوصل إليها. ومن بشأن ذلك أن يكفل، على مضى الزمن، أن تجميع المعلومات لأغراض تقييم الوقع البيئى سوف يكون أمراً مستمراً وسوف يسهم فى ما هو متوفر من المعارف.

(ب) خطة وولبوندا لالتقاط المياة الجوفية.

44- تتضمن دراسة الحالة الثانية تقريراً عن تقييم الوقع البيئى الذى جرىء بناء على اقتراح من حكومة الولاية على يد إدارة جنوب استراليا للهندسة وتوريد المياة: وتسمى هذه الحالة خطة التقاط المياه الجوفية فى وولبوندا. وكان الاقتراح يرمى إلى تخفيض اندفاق المياه الجوفية المالحة إلى نهر موراى بفضل سلسلة من 47 بئراً ذات انتاج عال، ونظام من المواسير تحت الأرض، يستعمل لضخ المياه المالحة بعيداً عن النهر إلى حوض داخل الأراضى لتجميع المياه المالحة. وهذا القسم من نهر موراى يتميز بتزايد عالى فى الملوحة لكل كيلو متر، وقد عزى ذلك، نظراً لعدم وجود خطط للرى فى المنطقة، إلى تدفق المياه المالحة الجوفية نحو النهر. ونتيجة لذلك لم يتسن التصدى لمشكلات الملوحة بمجرد تحسين الممارسات فى مجال الرى.

45- تم اعداد بيان عن الوقع البيئى، بموجب قانون جنوب استراليا للتخطيط عام 1982، واتيح ذلك البيان لاطلاع الجمهور. ويتضمن هذا البيان أن هناك 25 حوضاً لتجميع المياه العادمة جرى بحثها وتم بعد ذلك اختيار ثلاث خيارات للنظر فيها خلال عملية التقييم البيئى. وكان الهدف من هذه العملية تقييم الآثار المحتملة لكل خيار بشأن : نوعية مياه نهر موراى، نظام تواجد المياه على المدى الطويل، مستخدمو المياه، بما فيهم القائمون بالرى فى المدينة والرى الصناعى والرى المحلى، البيئة البيولوجية خصوصاً النبات الأصلى والأراضى الرطبة، والبيئة الثقافية، مع التركز على تراث السكان الأصليين وعلى جمال المنظر.

46- وكان بارامتر الآثار البيئية ينظر إلى المنطقة وحالة النبات المتأثر إلى مقدرة انشاء أرض رطبة مفيده، وهو أمر يعتمد كثيراً على الملوحة المتوقعة فى مياه البحيرات الصغيرة. وكان النبات سيتأثر فى احواض التخلص من المياه المالحة وفى حفائر توريد ما يلزم من أتربه، ومناطق الملوحة السطحية ومناطق المياه الجوفية المالحة الذى كان فيها مستوى تلك المياه على مسافة 2.5 متر من السطح. وقسم النبات إلى فئات حسب أهمية وقعها: النبات الأصلى ذو المظلات الشجرية والطبقة السفلية بحالة سليمة لم تمس؛ المناطق التى حدث فيها اضطراب ذات المظلات الشجرية ولكن بدون

طبقة سفلية من النبات؛ مناطق إعادة الانبات أو المناطق التى جرى فيها تبطيط النبات الأصلى توطئة لنزعه من الأرض؛ والنبات الزراعى (مثل المحاصيل أو المراعى بما فى ذلك المناطق التى يجرى فيها الرعى ولكنها لا تزال تحمل غطاء من الأشجار التى حدث خف منها (أى تقليع بعضها).

47- إن بيان الوقع البيئى المقدم على صورة مشروع قد اعتبر أنه ليس شاملاً بالقدر الكافى. ولذا وبعد طلبات من كل من وكالة حكومة الولاية ومن الجمهور، أعدت ورقة تكميلية تعالج معظم القضايا التى أثيرت، ونشرت على الجمهور. وتضمنت هذه الورقة التكميلية مزيداً من المعلومات ومنها معلومات تتعلق بالأنواع النباتية والحيوانية النادرة والمعرضة للخطر، ومدى النبات الأصلى فى البلاد ووضع كل حوض من حيث كونه ملجأ للحياة الآبده أو ممراً لها.

48- نتيجه لعملية التقييم، أقيم مرتع محمى فى Stockyard Plain Disposal Basin فى منطقة ذات تاريخ طويل من تنظيف الأرض لتخصيصها لأنشطة زراعة المحاصيل وللرعى، حيث كان النبات الأصلى فى حالة تدهور. وأهداف خطة إدارة منطقة ذلك المرتع يمكن تلخيصها فيما يلى : مكافحة الحشائش والآفات؛ منع حرائق الغابات؛ حماية الحياة الآبده وهياكلها؛ تشجيع اهتمام الجمهور؛ اعادة الاستنبات؛ تعزيز المناطق المحمية؛ الوفاء بمقتضيات قانونية. وتنفيذ هذه الخطة بدأ بأنشطة مثل : إزالة الأواهل من النبات والحيوان؛ زرع نبات وبذر بذور مباشرة لتثبيت تلال الرمال، مكافحة الحيوانات الأوابد (الثعالب والأرانب)؛ نشر كتيبات لاعلام الجمهور. وقد أدت هذه الخطوات إلى تحسين ملموس فى قيمة الموائل الطبيعية المتمثلة فى المناطق النباتية المحيطة. ونجح اشراك المجتمع المحلى فى إدارة شئون المرتع المحمى.

49- إن محميه Basin قد أدت إلى تغييرات ملموسة فى ايكولوجية الموقع. وتشمل التغييرات ضياع الموئل الذى قائماً فى الأراضى الجافة فى احراش اشجار الكافور، من خلال التمليح التشبع بالمياه وانشاء موئل مائى كبير. وقد استعمرت ذلك الحوض اعداد من النباتات المائية وأصبح مقراً لأكثر من مائة نوع من الطيور. وبينما جمعت معلومات بانتظام حول الملوحه وفعالية الحوض، منذ بدء الأنشطة التشغيلية، إلا أن الرقابة المنتظمة للنبات والحيوان من بحرى وبرى قد جرت فقط منذ تنفيذ خطط لادارة المرتع. ومن المتوقع أن يستمر الرصد على أساس سنوى.

(جـ) مشروع غاز بابوا غينيا الجديدة

50- إن دراسة الحالة الثالثة تنظر إلى تشييد وتأييد خط أنابيب طوله 2575 متر سيقوم بنقل الغاز الطبيعى من كوتوبو، فى بابوا غينيا الجديدة خلال مضيق توريس إلى غلاديستون كوينزلاند، استراليا. ووفقاً للاجراءات الادارية فى اطار قانون حماية البيئة الصادر 1974، اصدر وزير البيئة الاتحادى تعليماته إلى القائمين بالعمل لاعداد بيان عن الوقع البيئى ودراسة عن تقييم ذلك الوقع. وقد عقدت الحكومة الاسترالية وحكومة بابوا غينيا الجديدة مذكرة تفاهم بينهما، لمعالجة الشئون البيئية الناتجة عن مشروع خط الانابيب كما عقدت معاهدة المنطقة المحمية بمضيق توريس بين البلدين.

51- إن عملية التقييم البيئى الاسترالى قد جرت بالتشارك مع سلطات الكومنولث وسلطات الولاية المعنية، بغرض منع الازدواجية. ومما سهل التقييم عقد اجتماعات هيئات استشارية، تتكون من الوكالات الحكومية وغير الحكومية عقدت فى مراحل هامة من عملية التقييم. وجرت أيضاً مشاورات مع السكان الأصليين فى جزر مضيق توريس والمناطق الأصلية التى تأثرت بالمشروع مما أدى إلى توقيع رؤوس اتفاق بين الشركة وبين المجموعات المتضررة من السكان الأصليين.

52- ونشر على الجمهور العمل المشترك المتمثل فى دراسة تقييم الوقع وبيان الوقع البيئى كى يستعرضه الجمهور، ووردت تعليقات عن طائفة من الموضوعات. وأهم القلق المتعلق بالتنوع البيولوجى كان فيما يلى : تخطيط الطريق الواقع بعيداً عن الساحل؛ الوقع على السلاحف المعرضة للخطر عند نقاط عبور السواحل؛ تخطيط الطريق من خلال Cape York المدونة فى سجل الممتلكات الوطنية؛ المنطقة البرية التى تم تبينها فى هضبة كمبا، والأنهر البرية؛ قرب خط الانابيب من موائل الأنواع المعرضة للخطر ومغاور توالد الوطاويط؛ احتمال أن تجد الأنواع المجتاحه من الحشائش وفطر الصبغ الأسود فى الأشجار (Phytopher a Cinnamomi) مكاناً تستقر فيه على طريق خط الأنابيب.

53- تم تبين مناطق بيئية حساسة وسجلت على نظام معلومات جغرافى. وقدمت توصيات بعدم بناء خط الأنابيب بالقرب من تلك المواقع وينبغى تجنب التأثير على المواسم الهامة لتوالد السلاحف وذلك باتباع زمن معين عند القيام بأعمال تشييد. وينبغى القيام بمزيد من العمل بشأن خطة إدارة البيئة، للاقلال ما أمكن من الوقع المحتمل للأنواع المجتاحه، ونقل الحشائش من مكان إلى مكان، والكائنات الحية المحمولة بالمياه، وفطر الصبغ الأسود للأشجار.

54- وعلى الرغم من المعلومات الكمية المحدودة المقدمة فى دراسات الحالات الثلاث السابقة، ينوه ذلك الملخص بأنه من المناسب استعمال التقارير التى تتضمن كشفاً بالمواقع/الأنواع المحميه أو المعرضة للخطر (مثل قائمة رامسار بشأن الأراضى الرطبة ذات الأهمية الدولية أو كتاب المعلومات الأحمر السابق الاشارة إليه) كمصدر للتقييم التمهيدى الخاص بالتنوع البيئى فى مناطق محددة. ومرة أخرى يبدو أن هناك أهمية قصوى فى أن يشارك فى التقييم أصحاب الشأن المعنيون أو المتضررون بما فيهم المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين فى سبيل تركيز الاهتمام بصون جوانب التنوع البيولوجى. ووجود مقاييس مشتركة بشأن التنوع البيولوجى أمر هام جداً مع الاشارة بصفة خاصة إلى تجميع البيانات، لكفالة المقارنة والتقييم بين قيم التنوع البيولوجى، وذلك على الأقل داخل حدود البلد.

2-5 التقارير المتعلقة بما يوجد من تشريعات وخبرات فى مجال الاجراءات والمبادىء التوجيهيه المتعلقة بتقييم الوقع البيئى، لا سيما فيما يتعلق بادماج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى.

55- جرى ادماج ست حالات تحت هذا البند :

(أ) حالة إدارة أرض مقدمة من استراليا.

(ب) سياسة حكومة ناميبيا فى تقييم الوقع البيئى.

(حـ) تقرير سلطنة عمان حول المبادىء التوجيهيه لتقييم الوقع البيئى.

(د) تشريع الوقع البيئى فى جمهورية الدومينكان.

(هـ) الوثيقة التى عنوانها (المبادىء التوجيهيه للتقييم البيئى والمعرفة التقليدية) المقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

(و) معلومات عن أنشطة قوانين البيئة المتعلقة بتقييم الوقع البيئى، التى يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائى.

(أ) نزع النباتات الأصلية فى موقع فيكتوريا، Victoria Location, 10598 Cockleshell Gully Road, Shire of Dandaragan

56- إن دراسة الحالة الاسترالية هذه تنظر فى التقييم الذى قامت به سلطة حماية البيئة بشأن اقتراح بتنظيف 870 هيكتارا من النباتات الأصلية فى استراليا الغربية. وتقول الوكالة فى تقريرها أنها تستخلص، على الرغم من أن معظم انماط النبات فوق

هـذه الأرض تـبدو ممثـلة كذلـك فى المـناطق الموجـودة للصـيانة، غيـر أنـه لا يبدو من المناسـب، نظراً لثراء هذه الأنواع النباتية ولتوطن النبات فى هذه المنطقة الحفاظ على النبات فيها من زاوية صيانة التنوع البيولوجى.

57- فى تقييم الاقتراح أخذت وكالة حماية البيئة فى حسبانها المبادرات الآتية التى قـامت بها حكومة ولاية استراليا الغربية فى الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالمسألة واسعة الـنطاق الـتى هى مسـألة التـنوع الـبيولوجى وعلاقـته بازالـة النـبات مـن الأرض. إن السياسة المتعلقة بما يتبقى من النبات تقيد إزالة النبات فى المناطق الزراعية إذا كان النـبات الدائم عميق الجذور يجعل الازالة قاصرة على أقل من 20% من مساحة الأرض. ويشـجع صـرف الـنظر عـن نـزع النـبات عـندما يكـون المجمـوع المتبقى من النبات فى مـنطقة فرعية لاستجماع المياه أو منطقة تابعة لسلطة حكومية محلية أقل من 20%. إن الاسـتراتيجية الوطنية لصيانة التنوع البيولوجى الاسترالى، وهى الاستراتيجية التى وضـعتها حكومـة الكومنولث، تكفل اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على النبات الأصلى وإدارة شـئونه، بمـا فى ذلك تدابير المكافحة والازالة. وبرنامج الكومنولث الخاص بنظام المراتع الوطـنية، فى اطـار الهيـئة الائتمانية للتراث الطبيعى، تستهدف أول ما تستهدف انشاء نظـام شـامل وسـوى وصـادق التمـثيل للمـناطق المحميـة فى سـبيل صـيانة التـنوع البيولوجى الأصلى فى استراليا.

58- إن مقـترحات تعـرية الأرض فى المـناطق الـزراعية فى اسـتراليا الغـربية قـامت بتقييمها وكالة حماية البيئة وفقاً لمذكرة التفاهم لحماية النبات المتبقى على الأراضى المملوكة مـلكية خاصـة فى المـنطقة الـزراعية باسـتراليا الغـربية. وقـد أعـدت مذكـرة التفاهم المذكورة لاسداء توجيه من وزارة الولاية التى سلمت بأنه بموجب أحكام قانون الـتربة والصيانة، وقانون حماية الحياة الآبدة وقانون الحماية وإدارة الأراضى، وقانون توريد المياه للمناطق الريفية، ليس هناك سلطة للتحكم فى بعض المسائل المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية. وبالاضافة إلى ذلك اعترفت مذكرة التفاهم بأهمية الحفاظ على النبات الأصـلى المتـبقى لمكافحـة تدهور الأراضى وللحفاظ على قيم التنوع البيولوجى. وكان مـن المـزمع تـبيين إجـراءات التـبيين بوضـوح، لكفالـه المعالجة السـريعة لاقتراحات إزالة النـباتات مـن الأراضـى، مع الوفاء بمتطلبات التشـريع المتعلق بهذا الموضوع وما تقتضيه السلطات المختصة، بعملية واحدة منسقه.

59- فى سـبيل كفالـة سـرعة الـتعامل مـع اقـتراحات إزالـة النـبات من الأراضى، مع الوفاء بمتطلبات التشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطات فى هذا الموضوع، أنشئ

بموجب مذكرة التفاهم نظام يقضى بأن تمر اقتراحات تعرية الأراضى بثلاثة مستويات من التقييم مع تبين المقترحات غير المقبولة فى مرحلة مبكرة من هذه العملية. والمستوى الثالث من عملية الاستعراض يتضمن انشاء فريق عامل يقتضى اجتماعاً منتظماً فى موعد محدد لممثلى الادارات الحكومية المعنية بمذكرة التفاهم أى وزارة الزراعة وإدارة الصيانة والأراضى ولجنة المياه والأنهار وإدارة حماية البيئة بالنيابة عن وكالة حماية البيئة. والمقترحات التى من شأنها أن تثير موضوعات تتعلق بالصيانة تعرض على الفريق العامل المذكور وتحال إذا ما رئى ذلك إلى وكاله حماية البيئة لتقييمها.

60- قامت وكالة حماية البيئة، كجزء من التقييم، بوضع أساس للنظر فى المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجى، الذى ينطوى فيها الاقتراح على إزالة النبات الأصلى من مساحة واسعة من الأرض. والوثيقة التى عنوانها (التقييم البيئى للنبات الأصلى فى حزام القمح باستراليا الغربية - المبادىء والمعايير المستعملة لتقييم اقتراحات تعرية الأراضى من النبات) وهى الوثيقة التى اعدتها إدارة حماية البيئة، فيها شرح متوسع للمبادىء والمعايير التى تستعملها وكالة حماية البيئة فى عملية التقييم.

61- إن تقييم المقترحات الفردية على يد وكاله حماية البيئة قد تبدى أمراً صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً بدون معرفه مفصله للشئون النباتية الخاصة بأنماط النبات المقترح إزالتها، ومقدار تواجدها فى المراتع المحمية الموجودة، وهل يوجد نبات أو حيوان محمى بموجب تشريع من حكومة الولاية أو تشريع من الكومنولث فى المنطقة المعنية. وهذا المستوى من المعرفة التفصيلية أمر جوهرى بالطبع فى سبيل حماية قيم التنوع البيولوجى. ووكالة حماية البيئة وإدارة حماية البيئة مستمران فى العمل عن كثب مع غيرهما من وكالات حكومة الولاية لتحسين عملية التقييم.

62- فى دراسة الحالة هذه، أوصت وكاله حماية البيئة بالحفاظ على النبات المقترح إزالته بسبب قيمته من حيث التنوع البيولوجى. وكان ذلك مفيداً لأنه يعطى بياناً واضحاً للحاجة إلى النظر فى قيم التنوع البيولوجى كقضية حقيقية عند تقييم مقترحات تعرية الأرض من النبات. غير أن دراسة الحالة تستخلص أن وكالة حماية البيئة قد وجهت إليها فى هذه الحالة المعينة إنتقادات لعدم أخذها فى الحسبان مسائل العدالة الاجتماعية إلى جانب الآثار الاقتصادية. ولذا فبينما لا يطلب من وكالة حماية البيئة أن تأخذ فى الحسبان الاعتبارات الاقتصادية فى تقييمها، إلا أن هناك حاجة، طبقاً لدراسة

الحالة هذه، إلى أن تتصدى الحكومة لقضية التعويض المالى إذا كانت طلبات تعرية الأرض تظل مرفوضة على أساس اعتبارات تتعلق بالتنوع البيولوجى.

(ب) سياسة التقييم البيئى فى ناميبيا

63- إن سياسة تقييم الوقع البيئى فى ناميبيا تستهدف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادى مع حماية البيئة على المدى الطويل. وتسلم حكومة جمهورية ناميبيا، فى الديباجة، بأن الدولة سوف تعزز بنشاط وتصون رفاه الشعب بالأخذ بسياسات تستهدف حماية الأنظمة الايكولوجية والعمليات الايكولوجية الجوهرية والتنوع البيولوجى لناميبيا، واستعمال الموارد الطبيعية الحية، على أساس مستدام لمصلحة جميع الناميبيين، الحاضرين والمستقبلين (دستور جمهورية ناميبيا، المادة 95 (1) وبالاضافة إلى ذلك فمن الوارد أن ناميبيا سوف يكون من ضمن ما تقوم به وضع أولوية عالية على صيانة التنوع البيولوجى إلى أقصى حد، بكفالة البقاء والصيانة فى الموئل الطبيعى لجميع أنواع النبات والحيوان، ولا سيما الأنواع المتوطنة والمهددة والمعرضة للأخطار وذات الأهمية الكبيرة من النواحى الاقتصادية والثقافية والتعليمية والعلمية والصيانية. والآلية الرئيسية لتنسيق واستعراض عمليات التقييم وتنفيذ تلك السياسة هى لجنة للتنمية المستدامة، تتكون من العديد من الهيئات الفرعية التقنية ومن المقرر إنشاؤها فى 1999.

(حـ) تقرير عمان عن تقييم الوقع والاقلال إلى أبعد حد من الوقع الضار

64- جاء تقرير من سلطنة عمان حول المبادىء التوجيهيه لتقييم الوقع البيئى التى وضعتها الادارة العامة لصيانة الطبيعة التى تنطبق على كل قطاع من قطاعات التنمية يمكن أن يكون له وقع على صيانة الموارد الطبيعية بما فيها المناظر الطبيعية والمناظر التقليدية، وكذلك جميع المناطق الريفية داخل أو خارج مجالات محميه معينة. إن تلك المبادىء التوجيهيه تشمل أيضاً ما يلى : التنقيب عن النفط، استغلال المعادن، بناء الطرق، تخصيص الأراضى وتنمية الاسكان، الزراعة، المواقع الساحلية والبحرية، توزيع الكهرباء والمياه، السياحة، مواقع الاتصالات السلكية واللاسلكية، تمارين التدريب العسكرى. وبالاضافة إلى ذلك هناك مناطق محميه معينة مثل مرتع غزال الأوركس العربى مزودة بمبادئها التوجيهيه الخاصة بتخطيطها، والتى وضعت للوفاء بحاجات

المنطقة. وتتصدى المبادىء التوجيهيه للوقع المترتب على الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين.

(د) تقييم ومراقبة الوقع البيئى فى جمهورية الدومينيكان.

65- فى جمهورية الدومينيكان يركز تقييم الوقع البيئى على السياحة، بما فيها المشروعات التى قد يكون لها آثار على المناظر الطبيعية أو على الموارد البحرية والساحلية. وفى 1992 من خلال مرسوم تشريعى، أنشىء إطار قانونى لمتابعة الاتفاقات المعقودة فى مؤتمر الأمم المتحدة بريو عام 1992. وما يسمى (Proyecto Capacidad 21) يهدف إلى إنشاء عملية مشاركة بين الجمهور والقطاعات الخاصة فى سبيل التصدى للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وداخل هذا المشروع أقامت حكومة الدومينيكان فى الآونة الأخيرة معهد حماية البيئة، المسئول عن تنفيذ سياسة الوقع البيئى.

(هـ) مبادىء توجيهيه للتقييمات البيئية والمعرفة التقليدية

66- إن الوثيقة التى عنوانها (مبادىء توجيهيه للتقييمات البيئية والمعرفة التقليدية) المقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية هى تقرير من مركز المعرفة التقليدية إلى المجلس العالمى للسكان الأصليين التى تموله الوكالة المذكورة وهيئة البيئة الكندية. وتمثل هذه الوثيقة طرازاً أولياً يمكن أن يستعمله مخططو المشروعات على المستوى التشغيلى. وتستهدف بيان الكيفية التى يستطيع بها السكان الأصليون والحكومات والقطاع الخاص أن يعملوا معاً كى يكفلوا أن يكون تنمية المشروعات والقيام بالتقييمات البيئية عملية تحترم وتقر بمعرفة السكان الأصليين وبالناس الذين يملكون تلك المعرفة. وتستهدف المبادىء التوجيهيه أن تكون أساساً ترتكز إليه مجتمعات السكان الأصليين والحكومات والصناعة لاكتساب تفهم أكمل لمواقف كل من هذه الهيئات.

67- على الرغم من أن التشريع فى بلدان كثيرة يتطلب تقييم الوقع البيئى المحتمل، إلا أنه من النادر أن تكون المعرفة التقليدية داخلة كجزء من التقييم البيئى. وتقترح المبادىء التوجيهيه إطاراً يستطيع داخله أن يكفل مديرو التقييم البيئى ومشروعات التخطيط الانمائى إشراك السكان الأصليين ومعرفتهم التقليدية كجزء من العملية. وعلى الرغم من وجود كثير من اصحاب الشأن فى أى مشروع يمت إلى البيئة، إلا أن هناك ثلاثة أطراف يعنيهم الأمر بالنسبة لأغراض المبادىء التوجيهيه

المذكورة، وهى : الوكالة الحكومية القائمة بالتنظيم، الطرف القائم بالمشروع، السكان الأصليون.

68- قبل نشر المبادىء التوجيهيه لاستعمالها فى المشروعات الفعلية، يرى فريق المشروع أنه من الأهمية بمكان اختبار المشروعات الفعلية فى مشروعات انمائية مفترضة غير حقيقية، خلال سلسلة من ست ورش عملية تعقد فى العالم كله. والتخطيط لهذه الأنشطة قد بدأ توا، ولكن المواقع لم يتم اختيارها بعد كما ان الأموال اللازمة لم يحصل عليها بعد.

(و) أنشطة القانون البيئى التى يبذها اليونيب فى مجال تقييم الوقع البيئى

69- إن أنشطة القانون التى يبذلها اليونيب فيما يتعلق بتقييم الوقع البيئى تشمل: خدمات استشارية مقدمه لاثيوبياوموريتيانا وعمان فى وضع تشريع لتقييم الوقع البيئى؛ نشر تشريع يتعلق بتقييم الوقع البيئى فى مجموعة قوانين البيئة للبلدان الأفريقية (المجلد 1، شاملاً ملحقين لعامى 1997 ، 1998) ؛ النشر المتوقع لتقرير عن تنسيق تشريع حماية الوقع البيئى فى أفريقيا الشرقية (كينيا وتنزانيا وأوغندا) وقد بذل النشاطان الأخيران فى سياق المشروع المشترك بين اليونيب واليوئنديبى بشأن المؤسسات البيئية والقانونية فى أفريقيا التى تمولها حكومة هولندا.

70- إن وحدة الاقتصادات والتجارة والبيئة باليونيب تقوم أيضاً بعمل فى مجال الوقع البيئى. ويشمل هذا العمل: مزيداً من توزيع النشرتين اللتين عنوانهما "الكتاب المرجعى لموارد التدريب فى مجال تقييم الوقع البيئى لليونيب" ، "تقييم الوقع البيئى: القضايا والاتجاهات والممارسة"؛ اختبارات الكتاب المرجعى للتدريب؛ بناء القدرات فى مجال تقييم الوقع البيئى بنغاريا وهولندا وفيتنام؛ مجموعة متوقعة من دراسات الحالات؛ المساهمة فى ورشة عملية وطنية بشأن تقييم الوقع البيئى فى عمان؛ المشاركة فى مشروع بناء القدرات فى مجال تقييم الوقع البيئى فى موريتيانيا (نشاط تموله جمهورية المانيا الاتحادية) ؛ المساهمة فى مؤتمر 1998 للرابطة الدولية لتقييم الوقع.

71- إن النتائج الآتية يمكن استخلاصها من التقارير المذكورة أعلاه. والنتيجة الأولى تسلط الضوء على الأخذ بنهج متكامل للأنظمة الايكولوجية (مثلما حدث من خلال مذكرة التفاهم) وأن تحقيق هدف مشترك على نحو مرض أمر يقتضى تعاوناً بين الهيئات الادارية المختلفة. وعلى أساس تفاهم مشترك يمكن تعزيز عملية التقييم بحذف المقترحات التى يتبين أنها غير مقبوله، وذلك فى مرحلة مبكرة من العملية. ثم

أن الافتقار إلى المعرفة التفصيلية إنما هو عائق يعرقل القيام بالتقييمات. وعلى الرغم من أن وجوب تقييم التنوع البيئى قد لا يكون أمراً وارداً صراحه فى تشريع التقييم البيئى للبلدان، إلا أنه وارد ضمناً فى لفظ "البيئة" الذى يتضمن موارد عده (مثل الأراضى والماء والهواء والمواد العضوية والمواد غير العضوية والكائنات الحية) التى يتشكل منها التنوع البيولوجى بيد أنه قد تكون ثمه حاجة إلى استرعاه الانتباه إلى التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى، من خلال وضع مبادىء توجيهيه بشأن تبين اعتبارات التنوع البيولوجى وادماج تلك الاعتبارات بعد ذلك فى ممارسات تقييم الوقع البيئى. إن المبادرات مثل مبادرة الوكاله الكندية للتنمية الدولية فى وضع مبادى توجيهيه لتقييم الوقع البيئ، والمعرفة التقليدية، إنما هى مبادرات ذات أهمية كبيرة فى اطار عمليات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى فى كفاله ذلك التنوع وتقييم الوقع، وهى مبادرات ينبغى مساندتها.

2-6 تقارير بشأن تنفيذ التدابير التى تخفف من الآثار الضارة، وخطط الحفز على الامتثال للأنظمة الوطنية القائمة بشأن تقييم الوقع البيئى

72- إن عملية تقييم الوقع البيئى تشمل عادة عناصر لتخفيف الآثار الضارة وللحفز على الآثار المفيدة. وعملية تقييم الوقع البيئى تهدف إلى أن تزيل أو على الأقل أن تقلل إلى أبعد حد الوقع الاحتمالى الضار الذى يمكن أن يؤثر فى البيئة. ويمكن التخفيف من الآثار المتوقعة لمشروع ما باتخاذ تدابير مناسبة منها: تطبيق التصميمات؛ تغييرات فى التخطيط؛ إدارة المشروعات؛ تدابير لاستعادة الانظمة الايكولوجية أو إعادة تأهيلها وإعادة إنشاء الموائل وإعادة إنعاش الموارد القيمة. والصلة التى يحتمل ان تقوم بين تقييم الوقع والتدابير الحافزة يشير إليها المقرر 3/18 الصادر عن مؤتمر الأطراف بشأن التدابير الحافزة. وفى الفقرة 6 من ذلك المقرر يشجع مؤتمر الأطراف على إدماج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييمات البيئة كخطوة نحو تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة.

73- بناء على هذا الافتراض فإن كثيراً من دراسات الحالات المنظور فيها أعلاه يمكن أن تعامل أيضاً فى نطاق هذه الفئة.

74- فى الاجتماع الذى عقد بمقر الاتحاد العالمى للصيانة فى ديسمبر 1998 بين اتفاقية التنوع البيولوجى والمنظمات المشاركة لها، كما ذكر ذلك فى الفقرات 75 - 87 أدناه، تم تحليل الصلات القائمة بين المقرر 4/10 (ألف) (تدابير حافزة) وظ(جيم) (تقييمات الوقع). وقد أدت نتيجة الاجتماع إلى استنتاج أن مساندة عملية تقييم الوقع

وتـنفيذ هذه العملية فى إطار تشريعى، يمكن أن يكونا بمثابة حافز خصوصاً إذا ما طبق على مستوى السياسة العامة، فى سبيل حماية التنوع البيولوجى وفى بعض الأحيان فى سـبيل إعـادة أهليـته. وقـد نـوه فى هـذا الصدد بدور التقييم البيئى الاستراتيجى. وتقييم الوقع البيئى لا يتصدى فى كثير من الأحوال إلا لعدد محدود من البدائل والتدابير لـتخفيف المضـار، وكـثيراً ما يكون ذلك رداً لفعل مقترحات الكمية بدلاً من أن يكون توقعاً مسـبقاً لها حيث أنها تحدث فى المعتاد بعد أن تكون عدة قرارات استراتيجية قد صدرت فعـلاً. أمـا الـتقييم البيـئى الاستراتيجى فهو على عكس ذلك يدمج القضايا البيئية فى تخطيـط المشـروعات وذلـك بالـتأثير فى السـياق الـذى تصـدر فيـه القـرارات الخاصـة بالمشـروعات، ويسـمح بالـنظر فى بدائـل أو فى تدابيـر تقـليل المضـار تـتجاوز حـدود المشروعات الفردية.

ثالـثاً : الـتعاون مـع المـنظمات الدوليـة الأخرى والمعلومات ذات الصلة التى تقدمها تلك المنظمات :

75- إن الفقـرة 6 من مقرر مؤتمر الأطراف 4/10 (جيم) تشجع الأمين التنفيذى على المبادرة إلى تعاون إتفاقية التنوع البيولوجى وبين غيرها من المنظمات الدولية والهيئات ذات الخـبرة فى تقييـم الوقـع وعـلى السـعى إلى الـتعاون خصوصاً مع اتفاقية الأراضى الرطـبة ذات الأهميـة الدوليـة، خصوصاً بوصفها موئلاً للطيور المائية، وإتفاقية بون بشأن صيانة الأنواع المهاجرة، ومع الاتحاد الدولى للصيانة والرابطة الدولية لتقييم الوقع، وذلك بقصـد اسـتمداد المعـلومات والخـبرات مـن شـبكاتها الـتى تنطوى على الخبرة المهنية وموارد للمعلومات والمشورة.

76- لهـذا الغـرض عقـد فى غلانـد بسويسـرا بمقـر الاتحـاد الـدولى للصـيانة 17-15 ديسـمبر 1998 اجتماع بين المنظمات الآنفة الذكر ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، عـلى أسـاس شـراكتها مـع اتفاقيـة الـتنوع الـبيولوجى، بشـأن الـتدابير الحافزة. وبهذه المناسـبة قـدم الممثـلون المختـلفون الأعمـال ذات الصلة التى قامت بها منظماتهم أو الـتى لا تـزال فى طـور التقدم. وقد وافقت الاتفاقية والمنظمات الشريكة معها على أن هناك فرصاً خلال السنوات القادمة لاحراز تقدم مشترك فى هذه القضية. وهذا الاجتماع الأول يمـثل الأسـاس لمناقشـات وفـرص لاحقـة للـتعاون والتضافر. وتقرير هذا الاجتماع متاح على الانترنت بالعنوان : http://economics.iucn.org/98-12-00.htm .

77- تصدت اتفاقية الاراضى الرطبة لموضوع تقييم الوقع وذلك فى مؤتمرها الأول فى التوصية 1/6، التى تقول ما يلى: فى حالة أى تحول مزمع كبير المدى للأراضى الرطبة، لا يتخذ مقرر إلا بعد أن يتم تقييم جميع القيم الداخلة فى هذا المجال، وبعد إشراك الايكولوجيين فى عملية التخطيط. وعلى أثر ذلك جاءت الفقرة 2/5 من المرفق بالتوصية 2/3 (غرونغن 1984) متطلعة إلى تقييم الآثار البيئية واشراك الايكولوجيين فى التخطيط، قبل اتخاذ أى مقررات من شأنها أن تغير الأراضى الرطبة تغييراً محسوساً، وكما هو وارد أدناه، اعتبر تقييم الوقع البيئى بنداً رئيسياً فى عمل الاتفاقية.

78- إن مفهوم "الاستعمال الحكيم" باعتباره المذهب الرئيسى فى الالتزامات الناشئة عن اتفاقية الأراضى الرطبة، هو على الأرجح الاعتبار الأولى للنظر فى الكيفية التى يمكن بها للتقييم البيئى أن يساعد على ادراك أهداف الاتفاقية. والمرفق بالتوصية 3/3 الصادرة عن المؤتمر يقول: إن الاستعمال الحكيم ينطوى على النهوض بسياسات الأراضى الرطبة بشأن العناصر الآتية: ... (د) التقييم السليم للوقع البيئى قبل الموافقة على وضع المشروعات، واستمرار التقييم أثناء تنفيذ المشروعات، والتنفيذ الكامل لتدابير الصيانة البيئية، التى تراعى كل المراعاة التوصيات الخاصة بهذه العملية المتمثلة فى التقييم البيئى وتقدير قيمته. وتقترح التوصية 4/10 اعادة تشغيل الفريق العامل المعنى بالاستعمال الحكيم فى سبيل مزيد من تطوير وتنقيح المبادىء التوجيهيه الخاصة بالاستعمال الحكيم فى مجالات تشمل العمليات التنظيمية والمؤسسية ووضع خطط الادارة والسياسات العامة والاستراتيجيات البديلة للصيانة؛ وذلك لتوفير المعلومات بشأن عملية وضع السياسات الوطنية الخاصة بالأراضى الرطبة.

79- ويتضمن المقرر 6-5 بالاضافة إلى ذلك أن التشريع العام المتعلق بالأراضى الرطبة ينبغى أن ينظر إلى القيام بتقييم الوقع البيئى فى سبيل تحديد ما إذا كان مشروعاً مقترحاً يتمشى مع المتطلبات العامة للاستعمال الحكيم، وصيانة الطابع الايكولوجى للأراضى الرطبة المعنية. وهناك قواعد خاصة تتعلق بمحتويات عملية تقييم الوقع البيئى سوف يحتاج الأمر إليها فى سبيل كفاله عدم السهو عن أى عامل مهم يتعلق على وجه التحديد بالأراضى الرطبة. وينبغى أن تؤخذ فى الحسبان الآثار التراكيمة لعدة مشروعات. وبالاضافة إلى ذلك ينبغى إعداد تقييمات للوقع البيئى ليس فقط بالنسبة للأنشطة والمشروعات فى الأراضى الرطبة المعنية ولكن بالنسبة للأنشطة الخارجة عن هذه المجالات، عندما يكون لها تأثير محسوس على الأراضى الرطبة. وينبغى لتقييمات الوقع البيئى أن تغطى كذلك الآثار على الأجل الطويل على ما هو مقترح من أنشطة ومشروعات وخطط وبرامج، وكذلك التفاعلات بين العناصر

المختلفة للنظام المائى على مستوى استجماع المياه ثم أن التشريع الخاص بالصيانة والاستعمال الحكيم لـلمواقع المحددة من الأراضى الرطبة (مثل المواقع المحددة فى رام سار) ينبغى أن ينظر فى تطبيق قواعد خاصة للتقييم البيئى تتعلق بتلك المجالات بسبب حساسيتها البيئية الخاصة واخضاع أنشطة التى قد يكون لها آثار ضارة على المنطقة لعملية تقييم الوقع البيئى أو أشكال أخرى. ومثل هذه الأنشطة من التقييم يجب أن يرخص بها فقط عندما يكون التقييم قد بين أنه لن يحدث من جرائها ضرر محسوس للمنطقة.

80- إن تقييم الوقع و التخفيف ما أمكن من الآثار الضارة هو أحد عناصر خطط العمل المشتركة بين اتفاقية التنوع البيولوجى ورامسار التى أيدها مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 4/15. إن اتفاقية رامسار وتقييم الوقع من استراتيجى وبيئى واجتماعى، سيكون أمراً يناقش فى الدورة التقنية الرابعة بشأن إيجاد أداة لتقييم الأراضى الرطبة والتعرف على قيمتها، فى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية الأراضى الرطبة الذى سيعقد بسانخوزيه، بكوستاريكا، فى المدة 18-10 آيار مايو 1999.

81- إن إتفاقية صيانة الأنواع المهاجرة من الحيوانات الآبده قد أسفرت عن عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم، جعل فيها تقييم الوقع البيئى أحد جوانب الصيانة فى حفظ الأصناف الأنواع المهاجرة وموائلها. وفى هذا السياق ينبغى أن يلاحظ أن الاتفاقات ومذكرات التفاهم بالنسبة للأنواع المهاجرة أو لمجموعات تلك الأنواع يمكن تفصليها وفقاً لاحتياجات الصيانة من الناحية الادارية.

82- إن اتفاقية الصيانة للطيور المائية المهاجرة الأفريقية - اليورو آسيوية، فى القسم 4/3 الذى عنوانه "الأنشطة البشرية الأخرى" يشمل قيام الأطراف بتقييم وقع المشروعات المقترحة، والتى يمكن أن تؤدى إلى منازعات بين بعض الأواهل populations البيولوجية والمصالح البشرية، وضرورة جعل نتائج هذه التقييمات متاحه للجمهور ومن المتوقع أن يصبح الاتفاق المذكور سارياً فى 1999.

83- إن الفقرة (1) اعتماد التشريعات الوطنية وتطبيقها فى اتفاق صانة الأسماك الثدييه فى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلنطية المتآخمة، تقول الفقرة الفرعية (جـ) فيها ما يلى : على الأطراف أن تطلب تقييمات للوقع تجرى فى سبيل إما السماح أو حظر الاستمرار فى التنمية المستقبلة للأنشطة التى يمكن أن تؤثر فى الأسماك الثدييه أو موائها فى منطقة الاتفاق بما، فى ذلك مصائد الأسماك والاستكشاف بعيداً عن الشاطىء والاستغلال بعيداً عن الشاطىء والرياضة المائية

والسـياحة ومراقـبة الأسـماك المذكورة وكذلك الشـروط التى يمكن بها القيام بمثل تلك الأنشطة. ومن المتوقع أن يصبح الاتفاق المذكور سارياً فى 1999.

84- فى خطـة العمـل المـرفقة بمشـروع مذكـرة الـتفاهم بشـأن صيانة وإدارة الحدأة الكـبيرة (*Otis tarda*) الـتى تسـكن المنطقة الأوروبية الوسطى، جاء تحت عنوان "نبذه عامـه" الفقـرة 1/3/2 بشـأن الأنشطة الأخرى الناشـئة عن تجزيئة الموائل" ما يلى: إن بـناء طـرق عاديـة أو طـرق رئيسـية جديـدة وسـكك حديديـة وإيجاد أحزمه للايواء والرى ينبغى بقدر الامكان تفاديها فى المناطق التى تعيش فيها الحدأة الكبيرة. إن جميع هذه الـتدابير المتعـلقة بالبنيات التحتيه وغيرها من التدابير ينبغى أن تكون خاضعة لتقييمات لـلوقع البيـئى، يؤخـذ فيهـا فى الحسـبان الـبدائل الـتى يمكـن تطـبيقها، والحساسـية الخاصة للحدأة الكبيرة للاضطرابات وللتعديات على موائلها. وينبغى تفادى وضع الأسوار أو بـناؤها بطـريقه تسـمح بحـرية الحـركة لأفـراخ الطير. إن مشـروع مذكرة التفاهم هذه يجـرى بشـأنها الآن تشـاور مـع الـوزارات المسـئولة فى حكومـات الولايـات الـتى بهـا المـراعى. وكـانت ردود الفعـل الـتى وردت حـتى الآن كلها موافقة وتتوقع أمانه أن تقوم بتوزيع الاقتراح النهائى لمذكرة التفاهم للتوقيع عليها فى ربيع 1999.

85- <u>وبشـأن مشـروع الاتفاق الخاص بالصيانة وإدارة شئون الحدأة الآسـيوية المعروفة باسـم</u> Chlamydotis undulata macqueenii يقـوم فى الوقت الحالى فريق للصياغة مـن الولايـات ذات المـراعى يتكون من الخبراء الوضع خطة عمل سوف تشمل فقرة من النوع نفسه الذى أدرج بمذكرة التفاهم الآنفه الذكر.

86- <u>إن الاتحاد العالمى للصيانة</u> شارك فى تقييم التنوع البيولوجى وتقييم الوقع منذ 1997 عـند إعـداد وثيقـة المناقشـة بشـأن التـنوع الـبيولوجى وتقييـم الوقـع، بمناسبة إجتماع هفمعتت-3. ومنذ ذلك الوقت عمل الاتحاد المذكور فى هذا الموضوع فى تعاون وثيـق مـع الـرابطة الدوليـة لتقييم الوقع، وقد أقام الاتحاد موقعاً له على الانترنت بشأن التنوع البيولوجى وتقييم الوقع عنوانه (http://economics. iucn.org/assessment) ، وهـو يحـوى وثـائق ودراسـات حـالات وتفاصـيل عـن ورش عمـليه وصـلات وغيـرها مـن المعـلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وكثير منها كانت ذا أهمية كبيرة ومساعدة نفيسه لاتفاقية التنوع البيولوجى فى انتاج هذا التقرير التجميعى.

87- <u>إن الـرابطة الدوليـة لـتقييم الوقـع</u> قـد انشـئت فى 1980. وأعضاؤها هم باحثون وممارسون ومستعملون لعدة أنواع من تقييم الوقع من جميع أنحاء العالم. وأعضاء هذه الـرابطة يبـلغون أكـثر مـن 2500 ويمثـلون أكـثر مـن 100 بـلد. وهناك مؤتمر دولى يعقد

سنوياً وسوف يعقد المؤتمر السنوى التاسع عشر فى غلاسغو باسكتلندا من 19-15 حيزران يونيو 1999. وتنظم مؤتمرات اقليمية لتبادل المعلومات وايجاد فرص تشغيل الشبكات وجعلها متاحه لمن لا يستطيعون المشاركة فى المؤتمرات الدولية، وكذلك لتركيز الانتباه على موضوعات معينة. وتنظم برامج تدريب بانتظام فى تعاون مع المؤتمرات الدولية للرابطة، تتراوح مدتها من يوم إلى أسبوع، وتعالج طائفة مختلفة من الموضوعات المتعلقة بتقييم الوقع. والنشرة ربع السنوية المسماه "تقييم الوقع وتقييم المشروعات" تشمل طائفة شتى من المقالات البحثية التى يراجعها نظراء ، وأفكارا تتعلق بالممارسة المهنية واستعراضات لما ينشر من كتب. وأخيراً فان الرسالة التى تصدرها الرابطة أربع مرات سنوياً تزود الأعضاء بآخر المعلومات بشأن نشاطات الرابطة وأحداثها. وفى ترابط مع الاتحاد العالمى للصيانة أنشأت الرابطة فريق عمل معنى بالتنوع البيولوجى. وسوف تعقد ورش عمليه بشأن القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجى وتقييم الوقع فى الاجتماع القادم الذى سيعقد فى غلاسغو وفى الاجتماعات التالية للرابطة.

رابعاً : ملاحظات ختاميه وتوصيات

88- على الرغم من أن عملية تقييم الوقع البيئى جارية ومطبقة فى عدة بلدان إلا أنها قليلاً ما تشمل اعتبارات التنوع البيولوجى. ومن ناحية أخرى فان العمل بشأن التنوع البيولوجى و تقييم الوقع آخذ فى التقدم ويجرى تنفيذه عند عدة أطراف ومنظمات معنية (مثلاً تعقد فى الكاميرون، يومى 31-30 آذار مارس 1999 ورشه عملية بشأن التنوع البيولوجى وتقييم الوقع فى أفريقيا الوسطى). وسوف يجرى تحليل لتقييم الوقع فى مؤتمر الأطراف القادم السابع لاتفاقية الأراضى الرطبة (سان خوزيه ، آيار مايو 1999). وكذلك فى الاجتماع السادس للأطراف فى CMS (كيب تاون، نوفمبر 1999) وفى مؤتمر الأطراف-2 لاتفاقية الاتجار الدولى فى الأنواع المعرضة للخطر (نيروبى، نيسان أبريل 2000) وفى الاجتماع الخامس لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (حمان ، تشرين الأول أكتوبر 2000).

89- إن دراسات الحالات وغير ذلك من المعلومات المقدمه إلى الأمين التنفيذى والواردة فى هذه المذكرة ليست كافيه سواء من حيث العدد أو من حيث درجة التفصيل فيها، لامكان التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن الوضع القائم لادراج اعتبارات التنوع البيولوجى فى اجراءات تقييم الوقع البيئى. وينبغى اعتبار أن هذا التقرير هو الخطوة

الأولى لتغطية هذه القضية. وتحليل المعلومات ينبغى أن يستمر فيه الأمين التنفيذى على اساس ما يرد من الأطراف وأصحاب الشأن، فى سبيل التوصل إلى تقييم ذى صفه تمثيلية كافيه وموثوقيه كافية، وللسماح بوضع مبادىء توجيهيه بشأن ادراج التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى.

90- وعلى أساس دراسات الحالات الآنفة الذكر يمكن استخلاص النتائج الأولية الآتية :

(1 ينبغى أن تعالج تقييمات الوقع على التنوع البيولوجى الآثار الفعلية والاحتمالية لايجاد أنشطة ومشروعات على الأنظمة الايكولوجية والأنواع والموارد الجينية وكذلك ان تعالج آثارها على الآداء الوظيفى وامكانية استعادة الانتعاش فى الموائل الطبيعية والأنظمة الايكولوجية الطبيعية.

(2 هناك تنويه بالتقييمات البيئية الاستراتيجية التى تنظر فى السياق العام المحيط بالسياسة البيئية بدلاً من التركيز على مشروعات و/أو موارد فردية. وينبغى أن تتصدى هذه الأنشطة للصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى والأنظمة الايكولوجية، مع مراعاه المعرفة التقليدية.

(3 إن الافتقار إلى معلومات علميه بشأن الأوضاع القائمة والاتجاهات فى التنوع البيولوجى، بما فى ذلك المعلومات بشان الأنواع المهددة أو المعرضة للخطر وموائلها، هو عقبه ذات شأن تعرقل القيام بتلك التقييمات.

(4 إن استمرار الرصد المطلوب من خلال معلومات عن الخط الأساسى وعن المعالم الرئيسية على الطريق ومؤشراتها، بما فى ذلك الأنواع الرئيسية والموائل والمؤشرات التى توفر إنذاراً مبكراً لما يحتمل ان يوجد من تهديدات لقياس الوقع على التنوع البيولوجى وعمليات الأنظمة الايكولوجية والتفاعلات بينها. وينبغى لهذا الرصد أن ينظر كذلك فى الآثار البيئية التراكمية الناشئة عن الأنشطة البشرية على الأنظمة الايكولوجية والأنواع والتنوع الجينى. وينبغى أن تتاح للجمهور النتائج وقواعد البيانات.

(5 كما سبق أن ذكرت ديفرسيتاس قد يكون لبعض الآثار الضارة نطاق واسع ويمكن أن يتعدى تأثيرها حدود أنظمة ايكولوجية معينة والحدود الوطنية. ولذا فإن خطط الادارة والاستراتيجيات البيئية ينبغى أن تأخذ فى اعتبارها الوقع الاقليمى والوقع عبر الحدود وأن توفر أساساً نهجاً متماسكة ومتكاملة. ويجوز أن تساندها التشريعات

والتدابير الحافزة بما فيها التدابير الرامية إلى استعادة أوضاع الأنظمة الايكولوجية أو إعادة انعاشها وإلى اعادة إنشاء الموائل والموارد البيولوجية.

(6 ينبغى القيام بتفحص منتظم للبرامج والمشروعات المقترحة التى يمكن أن يكون لها وقع سلبى على التنوع البيولوجى، وذلك منذ أول مرحلة من الاقتراح وأن يستمر الفحص جميع المراحل التالية فى تطوير العملية. وينبغى لهذه التقييمات أن توفر انذاراً مبكراً لما يبدو من مشكلات بدلاً من تقييم الأضرار فى مرحلة لاحقة يمكن معالجتها فيها.

(7 فى جميع مراحل علمية التقييم ينبغى إشراك اصحاب الشأن الذين يعنيهم الأمر والمتضررين بما فيهم الهيئات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين والمؤسسات غير الحكومية، وذلك عن طريق استعمال النهج التشاركية.

(8 هناك حاجة عاجلة لبناء القدرات، بما فى ذلك تطوير الخبرة المحلية فى منهجيات التقييم السريع وتقنياته وإجراءاته، بما يسمح - على الأقل - بتبين الآثار ذات الأهمية الرئيسية على التنوع البيولوجى.

التوصيات

91- بموجب الفقرة 3 من المقرر 4/10 (جيم) أصدر مؤتمر الأطراف تعليماته إلى هفمعتت بأن تتبين مزيداً من الخطوات من شأنها أن تعزز تنفيذ إجراءات تقييم الوقع التى تقتضيها المادة 14 من الاتفاقية ، بما فى ذلك النظر فى هل هناك حاجة إلى عمل إضافى لوضع مبادىء توجيهيه أو بشأن إدراج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف.

92- على أساس هذا التقرير التجميعى، قد ترغب هفمعتت فى أن تنظر فيما يلى :

(1 فيما إذا كانت هناك حاجة إلى العمل لوضع مبادىء توجيهيه بشأن إدراج اعتبارات التنوع البيولوجى فى تقييم الوقع البيئى. وإذا كان الرد بالايجاب، قد تطلب هفمعتت من الأمين التنفيذى أن يقوم، فى تعاون مع المنظمات الشريكه، وكذلك مع المنظمات صاحبة الشأن مثل ديفارستاس لوضع مشروع لمبادىء توجيهيه، تواصل هفمعتت النظر فيها.

(2 أن تطلب من الأطراف والحكومات أن تدرج فى تقاريرها الوطنية معلومات تفصيلية عن تقييمات الوضع التى تجرى على وجه التحديد فى سبيل حماية التنوع البيولوجى لبلدانها.

(3 أن تطلب من الأمين التنفيذى بتجميع قائمة من الخبراء فى تقييم الوقع على التنوع البيئى على اساس اسهامات من الأطراف وكذلك حسب مقتضى الحال من البلدان ومن الهيئات المعنية. وفى هذا الصدد قد ترغب هفمعتت فى أن تنظر فيما لدى الرابطة الدولية لتقييم الوقع من خبره فى هذا المجال وأن تستمد من شبكتها الخاصة بالخبراء المهنيين.

(4 أن تأخذ فى الاعتبار نتائج أيه اجتماعات أخرى تعقد قبل هفمعتت-4، فى منظمات دولية أخرى خصوصاً مؤتمر الأطراف-7 لاتفاقية الأراضى الرطبة والمؤتمر الدولى التاسع عشر للرابطة الدولية لتقييم الوقع.

(5 التشجيع على استعمال التقييم الاستراتيجيى البيئى فى سبيل تقييمات الوقع ليس فقط الناشئ على مستوى المشروعات الفردية بل أيضاً تقييم الآثار التراكمية، مع إدماج اعتبارات التنوع البيولوجى على مستوى صنع القرار ومستوى التخطيط البيئى.

(6 التشجيع على استعمال النهج التحوطى عند معالجة تقييم الوقع على التنوع البيولوجى.